

السياسة اليابانية تجاه عملية السلام العربية - الإسرائيلية

د. عامر سليمان زربية*

تاريخ النشر: 2023/7 /1

تاريخ القبول: 2023/4 /24

تاريخ الارسال: 2023/3 /23

المستخلص:

بدايات اهتمام السياسة اليابانية بالصراع العربي - الإسرائيلي ومنطقة الشرق الأوسط بصفة عامة بعد أزمة النفط عام 1973م والتي كانت بمثابة صدمة عنيفة لصانع السياسة اليابانية في ضوء اعتماد الاقتصاد الياباني شبه الكامل على واردات النفط من المنطقة التي تصل إلى حوالي 80% من احتياجاتها النفطية السنوية ومحاولة دول الخليج العربية استخدام النفط لأول مرة كسلاح سياسي وأداة للضغط على الدول الغربية لدفعها في اتجاه اتخاذ مواقف متعاطفة مع وجهة النظر العربية فيما يتعلق بالصراع العربي - الإسرائيلي وسبل تسويته. وقد حرصت اليابان خلال تلك الفترة على تكثيف اهتمامها ووجودها في منطقة الشرق الأوسط للحيلولة دون تكرار أزمة 1973م مرة أخرى.

الكلمات المفتاحية: السياسة الدولية، اليابان، عملية السلام العربية، إسرائيل.

Abstract:

The beginnings of Japanese policy interest in the Arab-Israeli conflict and the Middle East region in general after the oil crisis in 1973 AD, which was a violent shock to the Japanese policy maker in light of the almost complete dependence of the Japanese economy on oil imports from the region, which amounts to about 80% of its annual oil needs. The Arab Gulf used oil for the first time as a political weapon and a tool to put pressure on Western countries to push them towards taking positions sympathetic to the Arab point of view regarding the Arab-Israeli conflict and ways to settle it. During that period, Japan was keen to intensify its interest and presence in the Middle East region in order to prevent the recurrence of the 1973 crisis again.

Keywords: International Politics, Japan, Arab Peace Process, Israel

المقدمة

ركزت السياسة اليابانية على محاولة تهدئة الصراع والتوتر في المنطقة التي بدأت تمثل مصدر اهتمام لصانعي السياسة في اليابان، خاصة مع ظهور بوادر بإمكانية تسوية هذا الصراع بالطرق السلمية و بروز دور أمريكي نشيط لإقناع أطراف الصراع بعدم جدوى استخدام الحل العسكري لحسم الصراع وتحفيزها على الدخول في مفاوضات جادة لتسويته. وبدأت هذه الجهود الأمريكية تؤتي ثمارها بالتوصل إلى اتفاق فض

* أستاذ مساعد / كلية الاقتصاد والعلوم السياسية / جامعة الزيتونة

الاشتباك الأول بين مصر وإسرائيل عام 1974م، واتفاق فض الاشتباك بين سوريا وإسرائيل خلال نفس العام، ثم إبرام اتفاق فض الاشتباك الثاني بين مصر وإسرائيل عام 1975م. وقد اكتسبت هذه الجهود دفعة قوية بزيارة الرئيس السادات للقدس في نوفمبر 1977م، والتي أكد خلالها رغبة الجانب العربي في التوصل إلى تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة في الشرق الأوسط، وتلا ذلك التوقيع على اتفاقيتي كامب ديفيد في سبتمبر 1978م، ثم معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية في مارس 1979م، وحرصت الولايات المتحدة خلال تلك الفترة على دفع حلفائها الغربيين، ومن بينهم اليابان، على دعم ومساندة هذا التوجه السلمي الجديد في المنطقة سواء بالدعم الدبلوماسي والسياسي أو من خلال برامج المساعدات الاقتصادية والتنمية.

وفي هذا الإطار، حرصت الدبلوماسية اليابانية على التحرك في عدة مسارات متوازية تشمل: توسيع العلاقات السياسية والدبلوماسية مع دول المنطقة من خلال افتتاح سفارات لها في غالبية هذه الدول وقيام المسؤولين اليابانيين بزيارات متتالية لها، وتعميق التعاون الاقتصادي معها عبر عدة وسائل منها بدء برامج مساعدات تنمية كبيرة وتوجيه بعض الاستثمارات اليابانية في دول المنطقة خاصة في قطاعات النفط والبنية التحتية وزيادة التبادل التجاري بين اليابان والدول العربية، فضلاً عن تنشيط الروابط الثقافية والعلمية بين الجانبين، كما استجابت اليابان للضغوط الأمريكية بدعم الاقتصاد المصري بعد التوقيع على معاهدة السلام مع إسرائيل وما أسفرت عنه من تجميد للدعم المادي والمالي العربي لمصر.

أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في كونه يتناول السياسات والبدائل العربية تجاه مسألة التسوية مع إسرائيل يتعلق باحتمال تحول اليابان إلى قطب عالمي مستقل في العلاقات الدولية، ويضاف إلى ما سبق أن البحث يتناول موضوعاً من موضوعات سياسة اليابان الخارجية، التي تعد ثالث أكبر قوة اقتصادية عالمية وتلعب دوراً مؤثراً في صياغة العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة، فضلاً عن أنها تعد أول دولة من الشرق تستوعب التكنولوجيا الغربية وتخرج إلى مصاف الدول الصناعية الكبرى، الأمر الذي يجعل الاهتمام بها بمثابة ضرورة بالنسبة للمشتغلين بمجال السياسة الخارجية، ولاشك أن هذه الأهمية تتضاعف إذا أن الباحث يركز على السياسة الخارجية اليابانية تجاه الشرق الأوسط.

أهداف البحث:

يمكن للباحث تقسيم تلك الأهداف كما يلي:

- 1- هدف شخصي يتمثل في معرفة الباحث لماهية سياسة اليابان تجاه قضايا الصراع بين العرب وإسرائيل.
- 2- هدف موضوعي علمي من منطلق الكشف عن طبيعة العلاقات التي يجهلها الكثيرون من أبناء الوطن العربي على المستوى الرسمي والشعبي.

المشكل البحثي:

يحاول الباحث الإجابة على سؤال بحثي هام يتعلق بما إذا كان التغيير في بنية النسق العالمي منذ نهاية الثمانينيات بالانتقال من القطبية الثنائية إلى القطبية الأحادية قد أدى إلى تغيير مماثل في السياسة اليابانية تجاه عملية السلام العربية - الإسرائيلية؟ وفي حالة إذا كانت الإجابة بنعم ففي أي اتجاه كان هذا التغيير وما هي دلالاته؟ أما إذا كانت الإجابة بالنفي فما هي العوامل التي تفسر عدم حدوث تأثير في السياسة اليابانية نتيجة التغيير الذي طرأ على بنية النسق العالمي؟

تساؤلات البحث:

- 1- ما هي طبيعة تأثير التغيرات العالمية خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين، خاصة التغيير في البنيان الدولي، على سياسة اليابان تجاه عملية السلام العربية - الإسرائيلية، بمعنى آخر، هل أنتج التغيير في بنية النظام الدولي تأثيراً على سياسة اليابان أم لا؟
- 2- هل يمكن القول بأنه في ضوء التحولات العالمية منذ بداية التسعينيات قد أصبح لليابان سياسة خارجية مستقلة تجاه الشرق الأوسط بمعزل عن السياسة الأمريكية، أم أن اليابان لاتزال تحرص على تنسيق سياستها بشكل كامل مع الولايات المتحدة؟
- 3- كيف نفسر التناقض بين ضعف الوجود الياباني في منطقة الشرق الأوسط سواء كان اقتصادياً أو سياسياً أو ثقافياً أو أكاديمياً وبين ما تمثله من أهمية استراتيجية كبيرة بالنسبة لها بحكم أنها توفر حوالي 80% من واردات اليابان من النفط سنوياً؟

فرضية البحث:

يحاول الباحث اختبار الفرضية من خلال دراسة أثر التحولات التي شهدتها بنيان النسق العالمي منذ نهاية الثمانينيات بالانتقال من نظام القطبية الثنائية إلى نظام القطبية الأحادية على سياسة اليابان تجاه منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة وتجاه عملية السلام العربية - الإسرائيلية حتى توقف محادثات السلام بصفة خاصة.

منهجية البحث:

من البديهي أن الظاهرة السياسية محل البحث هي التي تحدد المنهج المناسب في معالجتها، كما أنه من صعوبة القول أن منهجاً واحداً يصلح لدراسة ظاهرة سياسية ما، فالظاهرة السياسية تتسم بتعدد الأبعاد وبكونها جزءاً من كل ونتاج لتفاعل عوامل وظواهر أخرى. لذا يفترض أن يلجأ الباحث إلى الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، واعتبار أن طبيعة البحث تنصب على وصف وتحليل الأحداث، إضافة إلى الاعتماد على المنهج التاريخي الذي يستخدم في دراسة الظواهر والأحداث والمواقف التي مضى عليها زمن

قصير أو طويل، من خلال الرجوع إلى نشأة هذه الظواهر والتطورات التي مرت عليها والعوامل التي أدت إلى تكوينها بشكلها الحالي.

المبحث الأول: سياسة اليابان تجاه قضايا الصراع بين العرب وإسرائيل:

يتناول هذا المبحث سياسة اليابان تجاه قضايا السلام بين العرب وإسرائيل خاصة مسائل تقرير المصير، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة بالإضافة إلى القدس واللجئين والاستيطان والانسحاب. ونظراً لأهمية أزمة 1973م في تشكيل السياسة اليابانية تجاه الشرق الأوسط، سيتم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين يتناول أولهما سياسة اليابان خلال الفترة السابقة على أزمة 1973م، في حين يركز المطلب الثاني على رصد وتحليل السياسة اليابانية تجاه الشرق الأوسط خلال الفترة التالية لحرب أكتوبر عام 1973م (عبد الله، 2000، 47).

وبداية يمكن القول إن منطقة الشرق الأوسط تعد بالنسبة لليابان منطقة نائية من الناحية الجغرافية، حيث لم تكن هناك علاقات سياسية أو اقتصادية ملموسة بين اليابان ومنطقة الشرق الأوسط سوى بعد اندلاع أزمة النفط عام 1973م وإدراك النخبة اليابانية باعتمادها شبه الكامل على المنطقة للحصول على إمداداتها اللازمة من الطاقة لذا أصبح هدف سياسة اليابان في الشرق الأوسط هو التركيز على تأمين تدفق إمدادات الطاقة مرت السياسة اليابانية تجاه منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة وتجاه عملية السلام العربية - الإسرائيلية بصفة خاصة بثلاث مراحل رئيسية تشمل: مرحلة ما قبل حرب أكتوبر 1973م، ومرحلة ما بعد حرب أكتوبر حيث شهدت تحولات جوهرية في مضمون سياسة اليابان تجاه قضايا السلام بين العرب وإسرائيل (شريف، 1993، 37).

أما المرحلة الثالثة فتمتد منذ حرب الخليج الثانية 1990م وحتى انعقاد قمة كامب ديفيد الثانية وانتهاء عملية السلام العربية - الإسرائيلية عام 2000م (عطا، 1979، 62).

وفي الواقع تعد حرب أكتوبر 1973م نقطة تحول رئيسية في السياسة اليابانية تجاه الشرق الأوسط، حيث أظهرت مدى الأهمية البالغة لهذه المنطقة بالنسبة للاقتصاد الياباني واستمراره في معدلات النمو بعد التأثير السلبي للحظر الجزئي الذي فرضته الدول العربية على صادرات النفط لبعض الدول غير الصديقة للعرب (سميث، 2001، 18).

فقد حرصت اليابان منذ عام 1973م على تطوير استراتيجية شاملة لسياستها تجاه منطقة الشرق الأوسط وعملية السلام العربية - الإسرائيلية تتكون من عدة عناصر أهمها:

1- تطوير العلاقات السياسية مع جميع دول المنطقة مع التركيز على العلاقات مع الدول العربية واتخاذ مواقف متعاطفة مع المواقف العربية خاصة في الأمم المتحدة وتكفي الإشارة إلى أنه قبل عام 1973م لم يكن لليابان سوى سبع سفارات في الشرق الأوسط، في حين أن هذا العدد تجاوز العشرين عام

1989م، فضلاً عن توجيه دعوة رسمية لياسر عرفات لزيارة اليابان لأول مرة في تاريخ العلاقات اليابانية العربية.

2- زيادة مساعدات التنمية الرسمية التي تقدمها اليابان لدول المنطقة بشكل ملموس سواء من المنح أو المساعدات الفنية أو قروض الين الميسرة.

3- تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الدول العربية من خلال زيادة التبادل التجاري أو الاستثمارات اليابانية من خلال تنفيذ مشروعات ضخمة في مجالات الطاقة والبنية الأساسية (جبر، 1996، 71).
ومنذ منتصف الثمانينيات تزايد الدور الياباني النشط في عملية السلام في الشرق الأوسط بشكل ملموس، خاصة وأن اليابان أصبح لها لأول مرة علاقات وثيقة بكل من إسرائيل ومنظمة التحرير، وكان من مظاهر هذا الدور زيادة المساعدات اليابانية للفلسطينيين من خلال وكالة غوث وتشغيل اللاجئين "الأونروا" بشكل ملحوظ بعد زيارة وزير الخارجية "أبي" لمخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الأردن عام 1985 (سيد النقر، 2001، 20).

كما بدأت اليابان في إجراء اتصالات مباشرة مع منظمة التحرير الفلسطينية، وكانت المشكلة التي واجهت اليابان خلال عقد الثمانينيات تتمثل في تحديد الدور الذي يمكن أن تقوم به في عملية السلام، خاصة وأن الولايات المتحدة أصبحت الوسيط الوحيد منذ التوقيع على اتفاقية كامب ديفيد (الأفندي، 1987، 108).

المطلب الأول: سياسة اليابان تجاه الشرق الأوسط في الفترة السابقة على حرب عام 1973م:

يسعى هذا المطلب إلى رصد وتحليل مضمون السياسة اليابانية تجاه منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة السابقة على حرب أكتوبر عام 1973م من خلال تناول تطور الاهتمام الياباني بالمنطقة في تلك الفترة ومضمون السياسة اليابانية تجاه قضايا الصراع العربي الإسرائيلي بعد نكسة 5 يونيو 1967م، خاصة بالنسبة للانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة، مع الأخذ في الاعتبار عضوية اليابان في مجلس الأمن وقت صياغة القرار 242. كما يستعرض هذا المطلب المراحل التاريخية الرئيسية التي مرت بها السياسة اليابانية تجاه المنطقة خلال تلك الفترة (درويش، 1996، 129).

وإذا حاولنا رصد أبرز ملامح السياسة اليابانية تجاه الشرق الأوسط وتجاه قضايا السلام بين العرب وإسرائيل خلال تلك الفترة السابقة على حدوث أزمة النفط عام 1973م، فيمكن إيجازها في أن اليابان لم يكن لها سياسة خارجية محددة وواضحة تجاه منطقة الشرق الأوسط وتجاه الصراع العربي - الإسرائيلي خلال تلك الفترة، بل كانت سياستها تتسم بالسلبية وعدم الاهتمام بما يجري في المنطقة. فعلى سبيل المثال لم يتم إنشاء إدارة معينة بشؤون الشرق الأوسط وإفريقيا بوزارة الخارجية اليابانية إلا في مايو 1961م، كما لم يتم إنشاء قسم متخصص في شؤون الشرق الأوسط في هذه الإدارة سوى عام 1965م (عبد العاطي، 2003، 133).

ويمكن القول إنه اكتفت السياسة اليابانية تجاه منطقة الشرق الأوسط خلال تلك الفترة بدور المتفرج تجاه التطورات التي كانت تحدث في المنطقة دون أن تكلف نفسها محاولة المتابعة الدقيقة لهذه التطورات، وهو ما يمكن تفسيره بتركيز الحكومة اليابانية خلال عقدي الخمسينيات والستينيات على خطط التنمية الداخلية وإعادة بناء الدمار الذي خلفته الحرب العالمية الثانية.

وتميزت السياسة اليابانية تجاه منطقة الشرق الأوسط خلال تلك الفترة بالاعتماد شبه الكامل على الولايات المتحدة لتأمين إمدادات الطاقة إليها من المنطقة، ولم تحرص اليابان خلال تلك الفترة على محاولة المتابعة الدقيقة للتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالمنطقة توطئة للقيام بدور أكثر نشاط واستقلالاً مستقبلاً. وأحد العناصر الرئيسية التي شكلت الرؤية اليابانية تجاه الشرق الأوسط في تلك الفترة وحتى وقتنا الحالي أن اليابان كانت أمة مهزومة بعد الحرب العالمية الثانية ولم تكن منخرطة في الشؤون العالمية أو في شؤون الشرق الأوسط وقت نشوب الصراع العربي - الإسرائيلي بعد إعلان قيام دولة إسرائيل في مايو عام 1948م، الأمر الذي أضعف الرأي العام والمسؤولين في اليابان بعدم المسؤولية عن نشوب هذا الصراع التاريخي بين العرب وإسرائيل، بعكس الوضع بالنسبة لأوروبا والولايات المتحدة (فراج، 1993، 18).

1- بدايات الاهتمام الياباني بالشرق الأوسط وسمات السياسة اليابانية في المنطقة:

يمكن إرجاع بدايات الاتصالات المباشرة التي جرت بين اليابان ومنطقة الشرق الأوسط خلال العصر الحديث إلى منتصف القرن التاسع عشر مع قرب انتهاء العزلة الطوعية التي فرضتها اليابان على نفسها في عهد حكومة "طوكو جاوا" التي تولت حكم اليابان خلال الفترة من القرن السادس عشر إلى أواخر القرن التاسع عشر، حيث قامت أول بعثة رسمية يابانية من طبقة الساموراي "المحاربين" بزيارة مصر في طريقها إلى أوروبا عام 1862م، وكان الهدف من البعثة إعادة التفاوض مع إنجلترا وهولندا وفرنسا لتأجيل فتح الموانئ اليابانية لهذه الدول، وكانت البعثة مكونة من 36 فرداً، ومكثت 4 أيام في مصر وقامت بتوثيق زيارتها بشكل منفصل عن مشاهداتهم في مصر وانبهارهم بمدى التقدم الذي حققته مصر في تلك الفترة سواء بوجود خطوط التليفون والسكك الحديدية، وبعد عامين قامت بعثة أخرى بالمرور بنفس الطريق في نهاية مارس 1864م، واستقبل الخديوي إسماعيل رئيس البعثة اليابانية خلال توقيفه بالإسكندرية توصيل عدد سبع هدايا من الحرير ومشفوعة بخطاب من حكومة "طوكو جاوا" للتعبير عن التقدير للخديوي فيما يعد أول وثيقة دبلوماسية بين البلدين (هاشم، 1991، 46).

وتوالى مرور البعثات اليابانية إلى أوروبا عبر مصر حتى انتهاء حكومة "طوكو جاوا" وبدء عصر ثورة الإصلاحات والتحديث والانفتاح على العالم "عصر الميجي 1868-1912م"، حيث نظرت اليابان إلى مصر كنموذج يقاس عليه فيما يتعلق بمواجهة نظام المحاكم المختلطة وشجعت باحثيها على دراسة أوضاع

هذه المحاكم في مصر تمهيداً لتعديل المعاهدات غير العادلة التي فرضتها الدول الأوروبية على اليابان (عبد الله، 1989، 53).

وفي عام 1890م صدر كتاب ألفه "توكاي ساناشي" كان الأكثر مبيعاً في اليابان ويركز على التعاطف مع الحركة الوطنية في مصر ووقوعها تحت الاستعمار، وقام بمقابلة أحمد عرابي في منفاه بجزيرة سيلات عام 1886م حيث أبلغه بخطورة الاستعمار الأوروبي وخشيته من أن تكون اليابان الضحية التالية (سميث، 2001، 20). غير أنه مع بداية القرن العشرين، تحولت اليابان نفسها إلى دولة استعمارية كبرى بعد انتصارها المدوي على الصين عام 1894-1895م، ثم على روسيا القيصرية عام 1905م (سيد النقر، 2001، 44).

والجدير بالذكر أنه بدأ يتركز الاهتمام الياباني بمنطقة الشرق الأوسط من زاوية اهتمامها بدراسة الخبرات الاستعمارية الأوروبية في السيطرة على مصر وغيرها من دول المنطقة للاستفادة منها في بسط السيطرة اليابانية على الدول الآسيوية.

وخلال فترة الكساد التي حدثت في نهاية عقد العشرينيات، بدأت العلاقات التجارية بين اليابان ودول المنطقة تأخذ اتجاهاً متميزاً حيث أصبحت اليابان المورد الرئيسي للمنسوجات للشرق الأوسط مع غياب المنافسة من جانب الدول الأوروبية. كما تزايد دور اليابان السياسي في المنطقة بعد مشاركتها في مؤتمر سان ريمو عام 1920م الخاص بالشرق الأوسط واتفاقية لوزان عام 1923م وبدأت تترجم ذلك لزيادة نفوذها التجاري والاقتصادي في المنطقة، وفي عام 1919م فتحت اليابان أول قنصلية لها في الشرق الأوسط في بورسعيد لحماية المصالح التجارية مع مصر وتأمين وحماية للشحنات البحرية اليابانية التي تعبر قناة السويس.

وتم تسيير خطوط ملاحية مباشرة بين اليابان ودول المنطقة عام 1929م، كما بدأت بعض الشركات اليابانية في فتح مكاتب لها في الموانئ المصرية والعربية، غير أن هذه العلاقات تدهورت بشكل كبير مع أواخر عقد الثلاثينيات وبدء الحرب العالمية الثانية وإعلان بعض الدول العربية الحرب على اليابان (الأفندي، 1987، 114).

ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية وانتهاء الاحتلال الأمريكي لليابان عام 1952م، بدأت اليابان في استئناف علاقاتها بدول المنطقة، وتم إيفاد أول بعثة اقتصادية يابانية للشرق الأوسط عام 1952م حيث زارت مصر والسعودية وتركيا والعراق وإيران وسوريا ولبنان والأردن، وجرى على إثرها إعادة فتح مكاتب الشركات التجارية الكبرى اليابانية في عواصم دول المنطقة (عبد العاطي، 2003، 20). وحينما اندلعت حرب عام 1967م كانت اليابان ترأس مجلس الأمن وقت صياغة القرار 242، وكان من الملفت للنظر أن اليابان لم توضح أبداً موقفها تجاه الغموض الذي اكتنف القرار المذكور بشأن الخلاف حول أداة التعريف الخاصة "بأراض أو الأراضي" التي يتعين انسحاب القوات الإسرائيلية منها (فراج، 1993، 175). كما

صوتت اليابان لصالح عدد من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي تؤيد الحقوق الفلسطينية منها القرار 2628 لعام 1970م الذي يعترف بأن "احترام حقوق الشعب الفلسطيني يمثل عنصراً أساسياً للتوصل إلى تسوية عادلة ودائمة في الشرق الأوسط"، والقرار رقم 2792 لعام 1971م الذي "يؤكد على حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف" (سميث، 2001، 30).

وخلال زيارة الملك فيصل لليابان في مايو 1971م تضمن البيان المشترك الذي صدر عن الزيارة فقرة تؤكد لأول مرة تأييد اليابان للحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني، وهو ما جاء نتيجة للإصرار السعودي على إضافة هذه الفقرة، وقد أثارت هذه الفقرة لغطاً واسعاً داخل وزارة الخارجية اليابانية لأنها تعني ضمناً أن اليابان تتعاطف مع وجهة النظر العربية فيما يتعلق بالصراع العربي - الإسرائيلي، وهو ما قد يثير غضب الولايات المتحدة ويتعارض مع سياسة الحياد التي حرصت على انتهاجها خلال عقدي الخمسينيات والستينيات (درويش، 1996، 111).

كما أيدت اليابان قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 2963 في سبتمبر عام 1971م الذي يؤكد على "حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير"، تنفيذاً لما تعهد به رئيس وزراء اليابان "سايتو" للملك فيصل خلال زيارته لليابان في مايو عام 1971م.

وجاء التصويت الياباني بمثابة مفاجئة للوفود المشاركة، حيث أسرع مندوبو الدول العربية في الأمم المتحدة إلى مصافحة الوفد الياباني، في حين شعر ممثل الولايات المتحدة بالصدمة وخيبة الأمل. ويفسر البعض هذا التصويت الياباني المفاجئ لصالح القرار في ضوء سعي اليابان إلى كسب تأييد الدول العربية لصالح القرار الخاص بتأييد حكومة تايوان كممثل للصين في الأمم المتحدة في مواجهة الصين الشعبية (عبد المجيد، 1987، 64).

ويستنتج مما سبق أن العلاقات بين اليابان ودول الشرق الأوسط ظلت محدودة على المستوى الرسمي خلال عقدي الخمسينيات والستينيات، كما أن الرأي العام الياباني لم يبد اهتماماً يذكر خلال تلك الفترة بالتطورات في الشرق الأوسط في ضوء الانشغال بإعادة بناء ما دمرته الحرب العالمية الثانية وكذلك الوضع بالنسبة لمؤسسات ومراكز الأبحاث اليابانية. ويستنتج من ذلك الاهتمام الوقتي بين الرأي العام ومؤسسات صنع القرار اليابانية ببعض الأحداث في الشرق الأوسط التي تكون المصالح اليابانية طرفاً فيها ومن ذلك هجوم عناصر من الجيش الأحمر الياباني على مطار بن جوريون عام 1971م، واختطاف طائرة ركاب تابعة للخطوط الجوية اليابانية بواسطة الجيش الأحمر الياباني وتفجيرها في مدينة بنغازي بلبيبا في يونيو عام 1973م.

المطلب الثاني: سياسة اليابان تجاه الشرق الأوسط:

1- خلال الفترة من حرب 1973 حتى حرب الخليج الثانية 1990-1991م:

مثلت حرب عام 1973م وأزمة النفط الأولى الناجمة عنها نقطة تحول رئيسية بالنسبة لسياسة اليابان تجاه منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة وتجاه عملية السلام العربية - الإسرائيلية بصفة خاصة في ضوء تعرض إمدادات النفط من الشرق الأوسط لليابان للخطر لأول مرة، فضلاً عن اعتماد الاقتصاد الياباني شبه الكامل على المنطقة في تحقيق معدلات النمو المرتفعة خلال عقد الستينيات (شريف، 1993، 28).

وبالرغم من ظهور بعض المؤشرات على احتمال استخدام العرب للنفط كسلاح سياسي في الشرق الأوسط قبل عام 1973، فإن رد فعل اليابان كان تفضيل عدم اتخاذ أي موقف لمعالجة هذا الاحتمال في ضوء عدم تمتع اليابان بنفوذ قوي في المنطقة والاعتماد الكامل على الولايات المتحدة في تأمين إمدادات النفط السنوية لها من المنطق، ونظراً للتأثير البالغ لأزمة النفط الأولى على السياسة الخارجية اليابانية تجاه منطقة الشرق الأوسط (فراج، 1993، 25).

والجدير بالذكر لم يكن اليابان خلال الفترة السابقة على حرب أكتوبر 1973م علاقات قوية ومباشرة مع الدول المصدرة للنفط حيث كان لها سفراء مقيمون في عدد محدود منها هي: إيران والعراق والكويت والسعودية فقط، وكان سفيرها في الكويت يتولى التمثيل غير المقيم في البحرين وقطر والإمارات وسلطنة عمان، فضلاً على أن اليابان كانت تحصل على إمداداتها النفطية من خلال شركات النفط الأمريكية الكبرى. وعندما اندلعت حرب 1973م فإن اليابان نظرت في البداية للحرب باعتبار أنها لا تعنيها، ولم تكن تتوقع أن يكون لها تداعيات عليها، وكان الاحتياطي الاستراتيجي لليابان من النفط وقت الأزمة يكفي فقط لمدة 57 يوماً أما الاحتياطي الفعلي فكان يكفي لمدة 20 يوماً فقط ويرجع السبب في ذلك إلى تزايد معدل استهلاك اليابان من النفط بدءاً من عقد الستينات لحوالي سبعة أمثال معدل الاستهلاك خلال عقد الخمسينيات ووفقاً لهذا المعدل أصبحت اليابان ثالث دولة في العالم من حيث استهلاك النفط لمواكبة معدلات النمو العالية خلال تلك الفترة والتي وصلت إلى حوالي 10% سنوياً (عطا، 1979، 43).

وفي ضوء المعطيات السابقة كان للقرار وزراء النفط بدول الخليج العربية الستة خلال اجتماعهم يوم 16 أكتوبر 1973م بزيارة أسعار النفط بنسبة 70% وتخفيض إنتاجها بنسبة 5% كل شهر حتى تتسحب إسرائيل من الأراضي المحتلة ويحصل الفلسطينيون على حقوقهم، وكان له وقع الصدمة على المسؤولين اليابانيين خاصة مع استمرار تصدير النفط إلى الدول الصديقة بنفس المعدلات السابقة للحرب، ولذا كان على اليابان أن تبذل جهوداً خلال الأشهر التالية للأزمة لإثبات أنها دولة صديقة للعرب حتى لا ينطبق عليها احتمال فرض الحظر النفطي عليها (معوض، 1990، 12).

وقد واجهت اليابان خلال أزمة النفط مشكلة نقص المعلومات الدقيقة الخاصة بالشرق الأوسط، حيث إنها كانت تفتقر ليس فقط للقدرة على جمع المعلومات وإنما أيضاً القدرة على تحليلها. فعلى سبيل المثال كانت اليابان في حيرة من أمرها فيما يتعلق بتصنيفها من جانب العرب كدولة صديقة أو محايدة غير أنه حينما أعلن وزراء النفط العرب في 4 نوفمبر تخفيض الإنتاج بنسبة 25% بشكل فوري ثم بنسبة 5% في شهر ديسمبر عام 1973م، تأكدت القيادة اليابانية أن هذا الحظر سوف يشملها (جبر، 1996، 78).

وقد كان لقرار وزراء النفط العرب بتخفيض الإنتاج تأثير سلبي هائل على اليابانيين، حيث ظهر عجز واضح في بعض السلع التي اختفت من الأسواق كالسكر والملح والمنظفات رغم أنه لم تكن هناك علاقة مباشرة بينها وبين التخفيض المحتمل في إمدادات النفط وهو ما تم تفسيره في حينه بالصدمة النفسية لقرار وزراء النفط العرب بتخفيض إنتاج النفط الأمر الذي دفع الشعب الياباني إلى تكاليف عالية لتخزين السلع خاصة مع قيام وسائل الإعلام اليابانية بتأجيح الأزمة بناء على تقارير ومقالات اعتمدت على معلومات غير دقيقة ومبالغ فيها نتيجة لعدم وجود مراسلين للصحف اليابانية في دول الخليج (هاشم، 1991، 33).

وقد أدت هذه التطورات إلى تزايد الضغوط الداخلية على الحكومة اليابانية بسرعة اتخاذ خطوات مؤيدة للمواقف العربية فيما يتعلق بالصراع العربي - الإسرائيلي من جانب الرأي العام وجماعات الضغط وعدد من الوزراء وقادة الحزب الليبرالي الديمقراطي الحاكم في اليابان، فالرأي العام الياباني كان قلقاً للغاية من احتمال حدوث أزمة اقتصادية كبيرة مع اختفاء بعض السلع من المحلات التجارية، كما اكتفت جماعات الضغط الاقتصادية المتمثلة في اتحاد المنظمات الاقتصادية اليابانية المعروفة باسم "الكيدنران" من ضغوطها على الحكومة حيث أكد قادة هذه المنظمات خلال لقاءهم برئيس الوزراء "تاناكا" أثناء أزمة النفط أنه ليس هناك بديل عن تبني الحكومة موقفاً دبلوماسياً واضحاً إلى جانب الطرف العربي (فراج، 1993، 36).

ونتيجة لهذه الضغوط تدرج الموقف الياباني تجاه الصراع في الشرق الأوسط على النحو التالي: قررت اليابان في بداية شهر نوفمبر 1973م عدم تقديم قروض أو اعتمادات مالية لإسرائيل، ثم أدلى سكرتير عام الحكومة اليابانية "تيكايدو" في 22 نوفمبر 1973 بيان يعد تحولاً هاماً في سياسة اليابان تجاه الصراع في الشرق الأوسط، حيث يشير البيان كما سيلي تفصيله إلى أن اليابان ستعيد النظر في سياستها تجاه إسرائيل ما لم تنسحب الأخيرة من الأراضي التي احتلتها عام 1967م، ويرى بعض المسؤولين اليابانيين أن هذا البيان كان بمثابة نقطة سوداء في تاريخ الدبلوماسية اليابانية باعتبار أن صياغته تمت بناء على اقتراح من الجانب السعودي بما يشير إلى تدخل خارجي في شؤون اليابان الداخلية (عبد العاطي، 2003، 139).

وتضمنت بنود هذا البيان العناصر الآتية:

- أ- أن الحكومة اليابانية تأمل في أن يتحقق السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط من خلال التطبيق الفوري والكامل لقرار مجلس الأمن رقم 242، وهي تدعو كافة الأطراف المعنية لتنفيذ ذلك، كما تؤيد التنفيذ الفوري لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الخاص بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير.
- ب- ترى حكومة اليابان ضرورة الالتزام بالمبادئ التالية لتحقيق تسوية سلمية:
- عدم جواز احتلال أراضي الغير بالقوة.
 - انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي المحتلة في حرب عام 1967م.
 - احترام الأمن والسلامة الإقليمية لدول المنطقة والحاجة إلى ضمان ذلك.
 - الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما يتمشى مع ميثاق الأمم المتحدة لتحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.
- ج- إن الحكومة اليابانية تحت كافة الأطراف على بذل كافة الجهود الممكنة لتحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط بما يتوافق مع المبادئ السابقة، وأنها ستساهم بأقصى ما تستطيع لتحقيق ذلك، وأنها تدين استمرار احتلال إسرائيل للأراضي العربية وتحت إسرائيل على الالتزام بهذه المبادئ؛ كما أكد البيان استمرار متابعة اليابان لتطورات الموقف في الشرق الأوسط باهتمام بالغ، وأنه في ضوء ما سيحدث من تطورات فإن الحكومة اليابانية قد تجد نفسها ملتزمة بإعادة النظر في سياستها تجاه إسرائيل (عبد الله، 1989، 74).

كما أوفدت اليابان ثلاثة مبعوثين للشرق الأوسط بعد أيام من فرض الحظر النفطي الجزئي في 4 نوفمبر عام 1973م هم: "تامورا" سفير اليابان السابق في السعودية، ورجل الأعمال "موريموتو" ذو الخبرة في شؤون الشرق الأوسط، بالإضافة إلى "ميزونو" رئيس شركة الزيت العربية العاملة في السعودية والكويت، حيث طلبت السعودية ضرورة أن تعيد اليابان النظر في علاقاتها بإسرائيل في حالة امتناع الأخيرة عن الانسحاب من الأراضي العربية، وبضرورة حدوث تغيير في سياسة اليابان تجاه إسرائيل قبل انعقاد القمة العربية في الجزائر في 24 نوفمبر 1973م، وهدد المسؤولين السعوديون بفرض حظر نفطي شامل على اليابان من جانب دول الأوبك مالم ترسخ لهذا الطلب (معوض، 1990، 21).

ومع استمرار فرض الحظر النفطي الجزئي على اليابان من جانب دول الأوبك بعد صدور بيان "تيكايدو" 1973/11/22م، قام نائب رئيس الوزراء "ميكى" بجولة في عدد من الدول العربية شملت مصر والسعودية وسوريا والإمارات والكويت وقطر وإيران والعراق، بهدف إقناع زعمائها بمعاملة اليابان كدولة صديقة وإلغاء الحظر النفطي الجزئي الذي فرضته، وذلك من خلال التأكيد على أن سياسة اليابان الجديدة تجاه الصراع العربي- الإسرائيلي جاءت في إطار بيان الحكومة الصادر في 22 نوفمبر وأثمرت هذه الجولة عن صدور

قرار منظمة أوبك للدول العربية المصدرة للنفط في 25 ديسمبر بتصنيف اليابان كدولة صديقة وإلغاء القرارات الخاصة بتخفيض الإنتاج (درويش، 116، 1999).

ومن الواضح أن هذا التحول في الموقف الياباني تجاه الصراع العربي-الإسرائيلي كان مبعثه الرغبة في تأمين إمدادات النفط لليابان حيث يعد بيان 22 نوفمبر 1973م بمثابة أول بيان شامل يحدد موقف اليابان تجاه هذا الصراع، وبل أنه كان أكثر البيانات الصادرة عن الدول الصناعية السبع الكبرى تعاطفاً مع المواقف العربية خاصة فيما يتعلق بتحذير إسرائيل بإعادة النظر في سياسة اليابان تجاهها، كما يرى البعض أنه أول قرار مستقل يتعلق بالسياسة الخارجية لليابان منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. ويفسر أن استقلالية القرار الياباني واتخاذ مواقف تختلف عن مواقف حليفها الرئيسية الولايات المتحدة في ضوء عدم وجود لوبي يهودي داخل اليابان يمكن أن يؤثر على مواقف اليابان تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي.

غير أن بيان 22 نوفمبر 1973م لا يعدو أن يكون مجرد تكرار لمواقف اليابان المعلنة قبل حرب أكتوبر 1973، إلا أنه من الملفت للنظر أن اليابان حرصت منذ صدور القرار 242 على عدم توضيح موقفها تجاه الغموض الذي اكتنف بنود القرار الذي دعا إلى انسحاب إسرائيل من "أراضي محتلة" في حين أن بيان 22 نوفمبر قد أشار إلى ضرورة انسحاب إسرائيل من كافة الأراضي التي احتلتها عام 1967م مما يمثل تطوراً هاماً في الموقف الياباني تجاه المشكلة الفلسطينية (جبر، 1996، 83).

ولعل المغزى الرئيسي لصدور البيان أنه عكس لأول مرة في تاريخ العلاقات اليابانية-الأمريكية منذ عام 1945م تضارباً في الرؤى والمصالح بين البلدين بعد رفض اليابان الاستجابة لطلب وزير الخارجية الأمريكي "هنري كيسنجر" خلال زيارته لليابان في 14 نوفمبر 1973م عدم تضمين البيان الذي تعتمده اليابان إصداره حول الشرق الأوسط أية إشارة إلى إعادة النظر في العلاقات أو سياستها مع إسرائيل وعدم مطالبها بالانسحاب الكامل من الأراضي المحتلة. فأول مرة تتخذ الحكومة اليابانية موقفاً خارجياً مستقلاً عن الولايات المتحدة وذلك رغم طلب الأخيرة بشكل غير رسمي من خلال سفير اليابان بواشنطن بأن تقوم اليابان بالتنسيق المسبق معها وبأن تتخذ مواقف "محايدة" تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي (فراج، 1993، 22).

قام وزير خارجية الولايات المتحدة "كيسنجر" بزيارة لليابان يومي 14 و 15 نوفمبر عام 1973م لتأكيد هذه المطالب وضمان عدم اتخاذ مواقف متعاطفة مع الجانب العربي، وخلال لقائه بنظيره الياباني، أكد "كيسنجر" على ضرورة توحيد الصف والتنسيق فيما يتعلق بموضوع إمدادات النفط. كما اجتمع "كيسنجر" مع رئيس الوزراء "تاناكا" حيث طلب منه بوضوح ألا تتخذ اليابان أية مبادرات دبلوماسية وأبلغه بأن انتهاج اليابان سياسات متعاطفة مع العرب سيؤدي إلى ممارسة اللوبي اليهودي الأمريكي ضغوطاً على الإدارة الأمريكية قد تخلق فجوة في العلاقات اليابانية - الأمريكية (سميث، 2001، 47).

وفي المقابل شرح "تاناكا" للوزير الأمريكي بالتفصيل وضع اليابان الصعب في حالة فرض حظر نفطي عليها مما سيلحق أضراراً جسيمة بالقطاع الصناعي في اليابان وسيؤدي إلى انخفاض معدلات النمو فيها بشكل كبير، وأعرب عن اعتقاده بأن اليابان ينبغي أن تنتهج سياسة جديدة لتعميق العلاقات الودية مع الدول العربية بما يضمن المحافظة على المصلحة القومية اليابانية (شريف، 1993، 284).

واستفسر "تاناكا" عما إذا كان من الممكن للولايات المتحدة أن تؤمن إمدادات النفط التي تحتاجها اليابان، فرد كيسنجر باستحالة تحقيق ذلك، فعقب "تاناكا" بأن اليابان ستكون مضطرة عندئذ لانتهاج سياسة خارجية مستقلة وهو ما تمخض عنه بيان نوفمبر 1973م (عبد الله، 1989، 86).

ردت الحكومة الإسرائيلية بشكل قوي على البيان الياباني بإصدار بيان شديد اللهجة في 25 نوفمبر يشير إلى أن المبادئ التي وردت في هذا البيان تخرج عن سياسة الحياد التي ظلت اليابان تتبعها تجاه أطراف الصراع وأن "هذه السياسة الجديدة لا تؤثر فقط على العلاقات بين البلدين وإنما أدت بالفعل إلى بروز قلق بالغ داخل قطاعات واسعة في مختلف دول العالم" (سميث، 2001، 98).

يمكن القول أن أحد أسباب عدم نجاح الحكومة اليابانية في تطوير سياسة متماسكة تجاه الشرق الأوسط خلال أزمة النفط الأولى عام 1973م يرجع إلى غياب التوافق الداخلي وظهور انقسام في الرأي بين مستويات الإدارة البيروقراطية المختلفة داخل الوزارات المعنية. ففي وزارة الخارجية اتخذ وزير الخارجية ومدير إدارة الشرق الأوسط بالوزارة موقفاً مؤيداً للولايات المتحدة، في حين اتخذ نائب الوزير ومستويات الإدارة الدنيا موقفاً مؤيداً للعرب، وعلى العكس من ذلك وفي وزارة الصناعة والتجارة اتخذ وزير الصناعة والتجارة المعني بموضوع إمدادات النفط "ناكاسوني" موقفاً مؤيداً للعرب، وأمام هذا التضارب في الآراء، أيد رئيس الوزراء "تاناكا" موقف "ناكاسوني".

وقد شهد الموقف الياباني تجاه القضية الفلسطينية بصفة عامة وتجاه مسألة حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير بصفة خاصة تحولاً كبيراً منذ أزمة عام 1973م، حيث أشار رئيس وزراء اليابان "ميكى" في خطاب له في يناير عام 1974م إلى أنه "رغم تأييد اليابان للقرار 242 الذي يشير للقضية الفلسطينية على أنها مجرد قضية لاجئين فإن المطلوب الآن هو الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني طبقاً لميثاق الأمم المتحدة وحل مسألة القدس من خلال المفاوضات السلمية" (عبد العاطي، 2003، 274).

وجاءت تأكيدات متتالية من المسؤولين اليابانيين حول تأييد حق تقرير المصير للفلسطينيين، فقد حرص وزير خارجية اليابان في معرض تعليقه على التوصل لاتفاقية فض الاشتباك الثاني بين مصر وإسرائيل على الإشارة في خطابه أمام الجمعية العامة في سبتمبر 1975م إلى ضرورة التوصل إلى حل شامل للصراع العربي - الإسرائيلي، وإن ذلك يتطلب الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في ميثاق الأمم

المتحدة، كما أشار في خطابه أمام الجمعية العامة في سبتمبر 1976م إلى أن تحقيق السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط يتطلب احترام الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني (سيد النقر، 2001، 117).

كما أشار سفير اليابان في الأمم المتحدة في حديثه أمام مجلس الأمن في يناير 1976م إلى أن القضية الفلسطينية هي لب الصراع في الشرق الأوسط وأنه بدون تسويتها لا يمكن حل هذا الصراع وأن هذه التسوية يجب أن تقوم على أساس حق تقرير المصير وأنه لا يمكن تسوية المشكلة الفلسطينية بدون احترام الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني (جبر، 1996، 92).

وحيثما وقعت مصر وإسرائيل على اتفاقية كامب ديفيد في سبتمبر عام 1978م ثم على معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية في مارس 1979م، حرصت الحكومة اليابانية على تأكيد أن هذا التطور يعد مجرد خطوة أولى في اتجاه تحقيق السلام الشامل في الشرق الأوسط، وأنه يجب احترام الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وتنفيذ القرار 242 لتحقيق السلام الشامل والعادل في المنطقة. وفي سابقة هي الأولى من نوعها وفي أقوى تصريح ياباني مؤيد للحقوق الفلسطينية منذ بيان 22 نوفمبر 1973م، أشار مندوب اليابان في الأمم المتحدة إلى حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير بما في ذلك إمكانية إقامة دولة مستقلة (درويش، 1999، 123).

ويلاحظ أن السلوك التصويتي لليابان تجاه القرارات المتعلقة بالصراع العربي - الإسرائيلي قد اتسم بقدر من التغيير رغم ما قد يبدو من تصريحات المسؤولين اليابانيين خلال تلك الفترة باتخاذها مواقف متعاطفة مع الجانب العربي. فمن بين 49 قرار للجمعية العامة صدرت خلال الفترة الممتدة منذ عام 1974م إلى عام 1989م تحت بند "مسألة فلسطين" و"الوضع في الشرق الأوسط" وبند "تقرير اللجنة الخاصة للتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تؤثر على حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة"، امتنعت اليابان عن التصويت على 35 قرار من بينها القرار 3379 لعام 1975م الذي يساوي بين الصهيونية والعنصرية في حين أنها صوتت لصالح 14 قرار فقط منها (عبد العاطي، 2003، 148).

ولعل تفسير تفضيل السلوك التصويتي الياباني للامتناع عن التصويت مرجعه طبيعة الشخصية والثقافة اليابانية التي جندت اتخاذ مواقف وسط لا تغضب أي من طرفي النزاع، خاصة مع حرص اليابان على التوفيق بين نقيضين: أولهما محاولة استرضاء الدول العربية التي توفر أكثر من 80% من احتياجات اليابان النفطية، وثانيهما عدم إغضاب الولايات المتحدة الحليف الاستراتيجي لها وإسرائيل. ومع ذلك تظل المواقف اليابانية خلال تلك الفترة نسبياً أكثر تعاطفاً مع الموقف العربي بالمقارنة بمواقف الدول الصناعية الكبرى، فعلى سبيل المثال امتنعت اليابان عن التصويت على قرار الجمعية العامة رقم 3379 رغم تصويت جميع الدول الصناعية الكبرى ضد هذا القرار.

المبحث الثاني: العلاقات بين اليابان وإسرائيل:

يعالج هذا المبحث بشيء من التفصيل المراحل التي مرت بها العلاقات اليابانية الإسرائيلية باعتبار أنها تعد مؤشراً على تطور السياسة اليابانية تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي، خاصة مع وجود علاقة ارتباطية خلال تلك الفترة بين العلاقات الثنائية اليابانية - الإسرائيلية وبين تطورات الصراع العربي - الإسرائيلي بهدف الموازنة بين علاقات اليابان والدول العربية من ناحية والعلاقات مع الولايات المتحدة من ناحية أخرى.

وقد اتسمت العلاقات اليابانية - الإسرائيلية خلال عقدي الستينيات والسبعينيات بصفة عامة بالبرود سواء في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية حرصاً من اليابان على عدم إغضاب العرب لضمان استمرار إمدادات النفط لها (عبد المجيد، 1987، 28).

وبصفة عامة، تأثرت العلاقات اليابانية - الإسرائيلية منذ نشأتها عام 1954م بشكل واضح بعاملين متنافرين يدفع كل منهما في اتجاه معاكس هما: العلاقات بين اليابان والولايات المتحدة من ناحية والعلاقات بين اليابان والدول العربية وحاجة اليابان لتأمين إمدادات النفط إليها حيث تعتمد على منطقة الشرق الأوسط في توفير أكثر من 80% من احتياجاتها النفطية من ناحية أخرى.

لذا حرصت اليابان خلال تلك الفترة في علاقاتها بإسرائيل على محاولة التوفيق بين هذين النقيضين من خلال محاولة الحفاظ على علاقات التحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة، والعمل على مساندة المواقف الأمريكية في الشرق الأوسط، وعدم استعداد إسرائيل باتخاذ مواقف متشددة أو عدائية تجاهها، مع محاولة توثيق العلاقات مع الدول العربية من خلال اتخاذ مواقف متعاطفة مع الحقوق العربية وعدم الانفتاح بشكل كامل على إسرائيل (درويش، 1995، 155).

ارتبطت العلاقات بين اليابان وإسرائيل خلال فترة الحرب الباردة بعلاقات التحالف الأمني والاستراتيجي بين اليابان والولايات المتحدة، الأمر الذي فرض على اليابان الالتزام بدعم السياسة الخارجية الأمريكية بصفة عامة وتجاه الشرق الأوسط بصفة خاصة. ورغم أن العلاقات اليابانية - الأمريكية توصف عادة بأنها تحالف استراتيجي، فإن اليابان كانت بالقطع الشريك الأصغر في هذه العلاقة ومن ثم كان عليها أن تحذو حذو الولايات المتحدة (الأفندي، 1987، 127).

ومن ناحية أخرى، فإن اعتماد اليابان بشكل شبه كامل على النفط العربي جعل من الطبيعي أن تحرص اليابان على محاولة إرضاء الجانب العربي من خلال عدم الانفتاح بشكل كامل على إسرائيل والعمل قدر الإمكان على تأييد المواقف العربية تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي. وكانت أزمة النفط عام 1973م علامة فاصلة في سياسة اليابان تجاه الشرق الأوسط بعد التهديد بوقف النفط العربي لليابان مما دفع الأخيرة إلى

إصدار بيان "تيكايدو" الشهير في نوفمبر 1973م الذي يهدد إسرائيل لأول مرة بإعادة النظر في سياسة اليابان معها إذا استمرت في احتلال الأراضي العربية (معوض، 1990، 34).

وهكذا يمكن القول إن السياسة اليابانية تجاه إسرائيل منذ بدايتها لم تكن في حد ذاتها متغيراً مستقلاً وإنما كانت مجرد متغير تابع للعلاقات اليابانية - الأمريكية من ناحية والعلاقات اليابانية - العربية من ناحية أخرى. ولعل وجود هذين الاعتبارين المتناقضين في محاولة السياسة اليابانية تجاه الشرق الأوسط التوفيق بين استرضاء الدول العربية من ناحية والولايات المتحدة من ناحية أخرى يفسر الصراع الذي كان قائماً بين معسكرين داخل مؤسسات صنع القرار اليابانية خاصة داخل وزارة الخارجية: أحدهما متعاطف مع الولايات المتحدة مقابل التيار المناوئ لها والمتعاطف مع الحقوق العربية. فصورة إسرائيل داخل اليابان كدولة احتلال تعرقل جهود السلام ترتبط بالمعسكر المعادي للولايات المتحدة، في حين أن صورة إسرائيل كدولة ديمقراطية محبة للسلام ترتبط بالمعسكر المؤيد للولايات المتحدة.

لذا، يلاحظ أن المواقف اليابانية تجاه إسرائيل اتسمت خلال الفترة الممتدة من بداية الخمسينيات وحتى منتصف الثمانينيات بالتردد وعدم الوضوح نتيجة لمحاولتها التوفيق بين هذه النقيضين، خاصة مع تعقد السياسة الدولية واحترام المنافسة بين القوتين العظميين في ظل اشتعال الحرب الباردة وحرص اليابان على البقاء بعيداً عن ساحة الشرق الأوسط وعدم الانخراط في ظل هذا الوضع الدولي المعقد. لذا سارعت اليابان بإقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل لإرضاء الولايات المتحدة من ناحية، مع الاحتفاظ بعلاقات باردة وذات طابع محدود معها لعدو إغضاب العرب من ناحية أخرى. وتميزت هذه العلاقات منذ بدايتها بارتباطها بشكل وثيق بالعامل الخارجي ممثلاً في الولايات المتحدة التي تعد حليفاً استراتيجياً مشتركاً للبلدين. ومارست الولايات المتحدة ضغوطاً مستمرة على اليابان للاعتراف بإسرائيل وإقامة علاقات دبلوماسية معها في بداية الخمسينيات، واستمر هذا الضغط حتى نهاية الثمانينيات لضمان عدم انحياز اليابان بشكل كامل للقضايا العربية خاصة بعد أزمة النفط الأولى عام 1973م، ثم أصبح هذا التعامل مع إسرائيل خشية المقاطعة العربية وحرصاً على تأمين إمدادات النفط من دول الخليج العربي (سميث، 2001، 49).

أولاً- تطور العلاقات بين اليابان وإسرائيل (1954-1973م):

تعود الاتصالات الأولى بين اليابان واليهود إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر حينما استوطن عدد من اليهود في مدينتي يوكوهاما وناجازاكي اليابانيتين، وأصدر اليهودي "روفائيل شويار" خلال تلك الفترة أول جريدة أجنبية في اليابان تسمى "جبان اكسبرس"، وشهدت العلاقات بين الجانبين نقطة تحول هامة خلال الحرب اليابانية - الروسية من 1904-1905م حينما ساهم اليهود في توفير قروض بالعملة الصعبة لليابان لتمويل شراء سفن حربية لمواجهة الأسطول الروسي بعد رفض البنوك الغربية إقراض اليابان لخشيته من خسارتها المتوقعة للحرب مع روسيا. وكانت موافقة رجل الأعمال اليهودي الأمريكي "يعقوب تشيف"،

الذي يمتلك أحد البنوك الأمريكية الكبرى تعود إلى رغبة اليهود الأمريكيين في معاقبة روسيا على معاملتها السيئة لليهود الروس، رغم مخاطر تقديم هذا القرض لضعف اليابان النسبي أمام روسيا. وأسهم هذا القرض في شراء اليابان لنصف السفن الحربية التي انتصرت بها على الروس في الحرب. وقام إمبراطور اليابان بتكريم رجل الأعمال اليهودي ومنحه وساماً (صالح، 2007، 249).

وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى عام 1918م، أيدت اليابان "وعد بلفور" الصادر عام 1917م لمصلحة إنشاء كيان لليهود في فلسطين، ولم يكن هذا الموقف الياباني مرجعه مجرد التعاطف مع المسألة اليهودية بقدر ما كان دعماً لبريطانيا التي ربطتها باليابان علاقات تحالف في تلك الفترة، خاصة وأن اليابان نفسها أصبحت خلال تلك الفترة دولة استعمارية. وسجل يهود شرق آسيا اسم وزير خارجية اليابان "يوشيدا كوساي" في الكتاب الذهبي الخاص بالصندوق القومي اليهودي في القدس تقديراً للجهود التي قام بها لخدمة قضايا اليهود ولدعمه وعد بلفور (عابدين، 2005، 84).

واختلف موقف اليابان من اليهود خلال فترة ما بين الحربين، تحديداً في فترة العشرينيات، حيث تحول شعور التعاطف إلى شعور مناهض لليهود في اليابان بعد عودة الضباط اليابانيين من سيبيريا وتأثرهم بانطباعات ومدركات الضباط الروس واتهامهم لليهود بالتخطيط للثورة الروسية وقدموا اقتباسات من "بروتوكولات حكماء صهيون". وتزايد الشعور بمعاداة اليهود في فترة الثلاثينيات من القرن العشرين حينما تأثر اليابانيون بالدعاية النازية التي اتهمت اليهود بالتخطيط للسيطرة على العالم. ومع ذلك فإن الاعتقاد الشائع بسيطرة اليهود على العالم أثار إعجاب بعض اليابانيين الذين طالبوا بأن تتعلم اليابان منهم (درويش، 1999، 134). وخلال فترة الحرب العالمية الثانية، قدم بعض اليابانيين بشكل فردي مساعدات لآلاف اللاجئين اليهود للهروب من النازي، حيث تم تكريم اثنين من ضباط الجيش الإمبراطوري الياباني بوضعهم في "الكتاب الذهبي" بالقدس، كما قام القائم بأعمال قنصل اليابان في ليتوانيا "سوجيهار" بإنقاذ حوالي 6000 يهودي من النازي بإصدار تأشيرات خروج لهم إلى الولايات المتحدة عبر اليابان دون الحصول على موافقة مسبقة من حكومته، التي حققت معه وفصلته من الخدمة في ذلك الوقت (معوض، 1990، 41).

كما أيدت اليابان خلال تلك الفترة الحقوق العربية في فلسطين وهاجمت الحركة الصهيونية كحليف لبريطانيا الاستعمارية، نتيجة للعداء الذي قام بين اليابان وبريطانيا كقوتين استعماريّتين وحينما قامت عصابات صهيونية باغتيال وزير الدولة البريطاني اللورد "موين" في نوفمبر عام 1944م أشادت الصحف اليابانية بهذا العمل ودعت إلى قيام تحالف بين العرب واليهود ضد الإمبريالية البريطانية (عبد الله، 1989، 95).

والجدير بالذكر وبعد قيام دولة إسرائيل عام 1948م بذلت إسرائيل والولايات المتحدة جهوداً مكثفة للحصول على اعتراف اليابان وبناء علاقات طيبة معها ومع باقي الدول الآسيوية، ونجحت هذه الجهود في الحصول على اعترافها بدولة إسرائيل وإقامة علاقات دبلوماسية معها في ديسمبر عام 1952م واتخذت

اليابان هذا القرار في ظل الظروف الداخلية الصعبة بعد هزيمتها في الحرب، حيث كانت دولة فقيرة ومهزومة وتنتطلع إلى بناء علاقات صداقة مع الخارج، وتم فتح مفوضية إسرائيلية في طوكيو في نفس العام وبذلك تعد إسرائيل أول دولة في الشرق الأوسط تقيم اليابان علاقات دبلوماسية معها بعد حصولها على الاستقلال، وتم رفع هذا التمثيل إلى مستوى السفارة عام 1963م.

وخلال عقدي الخمسينيات والستينيات، لم يكن لليابان سياسة خارجية متماسكة تجاه الشرق الأوسط بالمعنى الحقيقي وإنما كانت هناك مواقف يابانية متفرقة تجاه إسرائيل والدول العربية اتسمت بصفة عامة بالتردد ومحاولة التوفيق بين اعتبارات متناقضة نتيجة لتعدد السياسة الدولية والتنافس بين القوتين العظميين واعتماد اليابان المتزايد على نفط الشرق الأوسط. فمن ناحية، كان على اليابان أن تحذو حذو السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط مما فرض عليها سرعة إنشاء علاقات دبلوماسية مع إسرائيل. في حين حرصت اليابان على الحفاظ على علاقات ذات طابع محدود مع الدولة العبرية مراعاة للجانب العربي ولمصالحها معه. وهكذا تميزت المواقف اليابانية تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي حتى عام 1967م بعدم الحياد والانحياز للطرف الإسرائيلي على حساب الطرف العربي (هاشم، 1991، 77).

وأثناء حرب عام 1967م، شاركت اليابان بوصفها عضواً غير دائم في مجلس الأمن في المداولات الخاصة بصياغة القرار 242 وصوتت لصالحه ورفضت الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، وكان لعدوان عام 1967م تأثير سلبي على صورة إسرائيل واليهود داخل اليابان، حيث تحولت هذه الصورة من شعب تعرض لكارثة المحرقة على أيدي النازي إلى طرف معتد على شعب أعزل، ومع ذلك ظل الصراع العربي الإسرائيلي لا يمثل أهمية تذكر خلال تلك الفترة داخل الدوائر الحكومية اليابانية أو بالنسبة للرأي العام الياباني، فمن وجهة النظر اليابانية لم تكن هناك حاجة ضاغطة للاهتمام بالصراع العربي - الإسرائيلي نظراً لأن اليابان كانت تعتمد بشكل كبير على الولايات المتحدة فيما يتعلق بسياساتها الخارجية فضلاً عن التركيز الياباني المفرط خلال تلك الفترة على عملية إعادة البناء الداخلي (جبر، 1996، 88).

وقد تعرضت العلاقات بين اليابان وإسرائيل عام 1972م لهزة بقيام مجموعة من منظمة الجيش الأحمر الياباني بقيادة "كوزو أوكاموتو" بعملية مطار "اللد" التي أسفرت عن مقتل 26 شخصاً وكانت أول عملية يقوم بها الجيش الأحمر خارج منطقة جنوب شرق آسيا، وعكست العلاقة الوثيقة التي ربطته بالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. وأدت العملية لإحراج الحكومة اليابانية التي أرسلت وفداً رسمياً لإسرائيل لتقديم التعازي، ودفعت 700 ألف دولار تعويضات لأسر الضحايا (سميث، 2001، 18).

ومع بداية السبعينيات، واجهت العلاقات اليابانية - الأمريكية مشكلات تجارية معقدة كان لها انعكاسات مباشرة على سياسة اليابان الخارجية وعلى علاقاتها بإسرائيل. فقد اتخذ الرئيس "نيكسون" إجراءات أحادية اصطلاح على تسميتها "بصدمات نيكسون" التي تضمنت الإعلان المفاجئ عن وضع حواجز أمام صادرات

اليابان من المنسوجات لأول مرة في تاريخ العلاقات منذ عام 1945م، كما كان لقيام الولايات المتحدة بإبلاغ الحكومة اليابانية بزيارة الرئيس "نيكسون" للصين عام 1971م قبل إتمامها بنصف ساعة تأثير سلبي عليها مما أوحى بأن اليابان حليف غير جدير بالثقة خاصة وأن الأخيرة أبلغت حلفاءها الغربيين بموعد الزيارة وتشاورت معهم قبل إتمامها بوقت طويل. وقد دفع ذلك الأمر الحكومة اليابانية للتفكير في انتهاج سياسة خارجية مستقلة نسبياً عن الولايات المتحدة بما في ذلك تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي (سيد النقر، 2001، 198).

ثانياً- تطور العلاقات بين اليابان وإسرائيل (1973 - 1990م):

يركز هذا المطلب على تناول تطور العلاقات اليابانية - الإسرائيلية خلال الفترة منذ اندلاع حرب أكتوبر 1973م وما تلاها من أزمة نفطية وحتى الإرهابات الأولى للتغيرات الجذرية التي شهدتها النسق العالمي نتيجة لانتهاء الاتحاد السوفييتي وانتهاء الحرب الباردة وتحول بنية هذا النسق من القطبية الأحادية إلى القطبية الثنائية. وقد كان لحرب أكتوبر عام 1973م وما نجم عنها من قيام الدول العربية المنتجة للنفط باتخاذ قرار بفرض حظر جزئي على تصدير النفط لبعض الدول الصديقة والحليفة لإسرائيل انعكاسات مباشرة على العلاقات بين اليابان وإسرائيل وعلى سياسة اليابان تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي، فقد حرصت اليابان على محاولة الموازنة بين ضمان إمدادات النفط من خلال محاولة إرضاء الجانب العربي المطالب بقطع علاقاتها بإسرائيل وبين المحافظة على تحالفها الاستراتيجي بالولايات المتحدة ومن ثم عدم قطع هذه العلاقات. وقررت اليابان أن تأخذ موقفاً وسطاً من خلال اتخاذ مواقف أكثر تعاطفاً مع القضايا العربية مع عدم قطع علاقاتها الدبلوماسية بإسرائيل (عطا، 1979، 61).

ففي 22 نوفمبر 1973م، أصدر سكرتير عام الحكومة "نيكايدو" بياناً دعا فيه إسرائيل إلى الانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة عام 1967م وانتهى بتهديد ضمني بأن "حكومة اليابان سوف تستمر في متابعة الموقف في المنطقة باهتمام بالغ وأنه في ضوء مستقبل تطورات الأوضاع فإنها قد تقوم بمراجعة سياستها تجاه إسرائيل" واختلفت الآراء حول تقييم ما جاء في البيان المذكور، ففي حين رأى البعض أنه سجل تحولاً في مواقف اليابان تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي حيث أصبحت هذه المواقف أكثر تعاطفاً مع القضايا العربية مقارنة بمواقف الولايات المتحدة وأوروبا (صالح، 2007، 251).

حيث يرى الباحث إن هذا البيان شكل علامة تحول في هذه المواقف اليابانية، خاصة وأنه لم يستجب للمطالب التي فرضها العرب على اليابان وفي مقدمتها قطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل وليس في علاقتها مع إسرائيل، كما لم يتضمن البيان جدولاً زمنياً لتنفيذ بنوده، ولم تقطع العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل كما لم يكن بمقدور اليابان تقديم أسلحة متقدمة للعرب نظراً للقيود التي يفرضها الدستور الياباني.

ويعزز الاتجاه الأخير وجهة نظره أيضاً من خلال الإشارة إلى مواقف اليابان في الفترة السابقة على أزمة عام 1973م التي كانت بشكل عام متعاطفة مع العرب، فقد صوتت عام 1970م الذي يؤكد على احترام الحقوق الفلسطينية كعنصر جوهري في إقامة سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط. كما أنها وافقت على الإشارة إلى "الحقوق القانونية للشعب الفلسطيني" في البيان الختامي الصادر عن زيارة الملك فيصل لليابان عام 1971م لتكون بذلك أولى الدول الصناعية الكبرى التي تستخدم هذه اللغة القوية (الأفندي، 1987، 183).

وخلاصة القول أنه في أعقاب أزمة النفط عام 1973م أصبح المنظور الياباني تجاه التعامل مع إسرائيل يقوم على ضرورة التوفيق بين عنصرين متصارعين بغرض الحفاظ على علاقات جيدة مع الولايات المتحدة من ناحية وتجنب أن تكون طرفاً معادياً للعرب من ناحية أخرى. بمعنى آخر، فإن السياسة اليابانية تجاه إسرائيل خلال السبعينيات والنصف الأول من الثمانينيات لم تكن متغيراً مستقلاً وإنما كانت مجرد متغير تابع للعلاقات اليابانية - الأمريكية وللعلاقات اليابانية - العربية. ولعل هذا الوضع الخاص للعلاقات بين اليابان وإسرائيل يفسر الحقيقة المستترة أنه حينما يتعلق الأمر بإسرائيل فإن السياسة اليابانية تجاهها عادة ما تبدو وكأنها في حالة صراع بين معسكرين داخل مؤسسات صنع القرار اليابانية خاصة في وزارة الخارجية: أحدهما متعاطف مع الولايات المتحدة مقابل التيار المتعاطف مع الحقوق العربية. فصورة إسرائيل كطرف يقوم بعرقلة جهود السلام ترتبط بالمعسكر المعادي للولايات المتحدة وصورتها كدولة ديمقراطية محبة للسلام ترتبط بالمعسكر المؤيد للولايات المتحدة (عابدين، 2005، 87).

وفي الواقع فإنه من الملاحظ عدم وجود إدراك ياباني أو صورة نمطية واحدة لإسرائيل وإنما هناك جهات متعددة في المجتمع الياباني تنتظر لإسرائيل والشرق الأوسط بروى مختلفة. ويمكن القول أن هناك ثلاث مجموعات رئيسية في المجتمع الياباني لها تأثير على العلاقات اليابانية مع إسرائيل:

1- البيروقراط سواء في وزارة الخارجية والوزارات الأخرى المعنية مثل: وزارة الصناعة والتجارة وإلى حد ما سكرتارية الحكومة ووزارة الدفاع وتختص هذه المجموعة بتحديد الموقف الرسمي لليابان تجاه إسرائيل ويلاحظ وجود صراع مستمر خلال عملية صنع القرار فيما يتعلق بإسرائيل بين البيروقراط المتخصصين في الشؤون العربية "المستعربين" وبين المتخصصين في الشؤون الأمريكية حيث يميل الطرف الأخير إلى تبني قرارات وسياسات متعاطفة إلى حد ما مع إسرائيل، بعكس المتخصصين في الشؤون العربية. غير أن تحول النفط منذ النصف الثاني من الثمانينيات إلى سوق المستهلكين وتحوله من سلعة استراتيجية إلى سلعة اقتصادية تعتمد على قوى العرض والطلب قد أدى إلى تراجع نفوذ دور الفئة الأولى (عبد المجيد، 1987، 81).

2- مجتمع الأعمال الياباني الذي يركز اهتمامه على مسألة الحفاظ على استمرار إمدادات الطاقة من دول الخليج ويعبر عنه اتحاد المنظمات الاقتصادية اليابانية المعروف باسم "الكيدنران". ومن الواضح أن هذا الاتحاد بدأ يمارس نفوذاً واضحاً على سياسة الحكومة اليابانية تجاه الشرق الأوسط منذ أزمة النفط الأولى عام 1973م (هاشم، 1991، 69).

3- الأكاديميون والمتخصصون في شؤون الشرق الأوسط، وتضم هذه المجموعة السفراء وأساتذة الجامعات والصحفيين والباحثين في مراكز الدراسات المتخصصة في الشؤون الشرق أوسطية، حيث تعد دراساتهم وأفكارهم حول الشرق الأوسط عنصراً هاماً في وضع خطوط إرشادية للسياسة اليابانية تجاه المنطقة في المستقبل. وعادة ما يشغل السياسيون والبيروقراط هذه الأفكار لاستخدامها كبالونات اختبار لعدم الكشف عن نواياهم أو أسباب انتهاج سياسات معينة فيما يتعلق بالشرق الأوسط تحسباً لأيّة ردود فعل غاضبة من الخارج (عطا، 1979، 74). وأحد الأسباب وراء تأييد قطاع عريض من المثقفين اليابانيين للقضايا العربية خلال تلك الفترة رؤيتهم الأيديولوجية الأحادية للعالم.

فالتيار اليميني في اليابان يرى أن القومية الفلسطينية هي جزء من الحركة القومية الآسيوية الحديثة لذا فإن اليابان كدولة قائدة للقارة الآسيوية عليها التزام خاص نحو القومية الآسيوية من خلال مساعدة العرب ضد إسرائيل، في حين يرى اليسار الياباني ضرورة دعم المواقف العربية ضد الإمبريالية الغربية الجديدة (شريف، 1993، 291).

ومع تزايد حدة التوتر في المنطقة وصعود القوة الاقتصادية لليابان ورغبتها في ترجمة ذلك لدور ونفوذ سياسي خلال الثمانينيات بدأت اليابان في العمل على زيادة تواجدتها في الشرق الأوسط وفتح قنوات اتصال لها مع كافة دول المنطقة بما فيها إسرائيل بما يسمح لها بزيادة تواجدتها ودورها في المنطقة. ونظراً لعدم وجود خلاف أو عداة تاريخي بين اليابان وإسرائيل فقد كان سهلاً تحسين العلاقات بين البلدين في فترة وجيزة، حيث شهدت العلاقات تحولاً نوعياً على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والتجارية، وبدأت عملية التحول في سبتمبر 1985م حينما قام وزير خارجية إسرائيل "إسحاق شامير" بزيارة لطوكيو كانت الأولى من نوعها. وحرصت اليابان على توصيف هذه الزيارة بأنها زيارة عمل وليست زيارة رسمية تحسباً لأي رد فعل عربي (معوض، 1990، 56).

كما شهد عام 1986م زيارات متعددة لمسؤولين إسرائيليين لليابان شملت "موشيه أرنيش" الوزير بلا حقيبة و"أبا ايبان" وزير الخارجية الأسبق و"أبراهام شارير" وزير السياحة و"أمنون روبنشتاين" وزير الاتصالات، وحرصت اليابان على تسمية هذه الزيارات بأنها زيارات غير رسمية لعدم إغضاب الدول العربية. كما قام وزير الخارجية الياباني "أونو" في صيف عام 1987م بأول زيارة لوزير خارجية ياباني لإسرائيل، رغم أن الزيارة كانت قصيرة للغاية حيث استغرقت 24 ساعة فقط التقى خلالها بعدد من القيادات الإسرائيلية

والفلسطينية وتلاها أول زيارة رسمية لوزير خارجية إسرائيلي لليابان قام بها "شيمون بيريز" (عابدين، 2005، 91). وقام الرئيس الإسرائيلي "هيرتزوج" بأول زيارة لرئيس إسرائيلي لليابان لحضور مراسم تشييع الإمبراطور "هيروهيتو" في فبراير 1989م حيث أجرى خلالها مباحثات مع رئيس الوزراء "تاكيشتا" الذي عبر عن حرص اليابان على توسيع وساطتها بين العراق وإيران لتشمل باقي منطقة الشرق الأوسط في إشارة بتوجيه للصراع العربي - الإسرائيلي، حيث قدمت وزارة الخارجية اليابانية خلال ذات العام دعوة رسمية لكل من ياسر عرفات و"موشيه أرنيز" لزيارة اليابان على التوالي (هاشم، 1991، 73).

ويتضح من ذلك بالتوازي مع الطفرة التي شهدتها العلاقات السياسية والدبلوماسية بين اليابان وإسرائيل خلال النصف الثاني من الثمانينيات شهدت العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين نقلة نوعية خاصة مع إلغاء المقاطعة العربية من الدرجة الثالثة على إسرائيل واعتماد الاقتصاد الإسرائيلي بشكل متزايد على قطاع التكنولوجيا المتقدمة، الأمر الذي شجع شركات يابانية للدخول في مشروعات مشتركة مع نظيراتها في إسرائيل. كما بدأت شركات تجارية يابانية كبرى في فتح مكاتب لها في إسرائيل واستخدامها كقاعدة في اتجاه الأسواق الأوروبية والأمريكية. كما تم دعوة شركات إسرائيلية للمشاركة في معارض وندوات لجذب الاستثمار في اليابان عام 1986م لأول مرة منذ أزمة النفط الأولى عام 1973م. وفي خريف 1986م تبادلت اليابان وإسرائيل البعثات التجارية للمرة الأولى في تاريخ العلاقات بينهما، حيث أرسلت اليابان بعثة شبه حكومية لإسرائيل من اتحاد المنظمات الاقتصادية اليابانية المعروف باسم "الليدنران". وأدى هذا الانفتاح الاقتصادي بين البلدين إلى أن يشهد عام 1986م زيادة غير مسبوقه في حجم التبادل التجاري بينهما شكل مفاجئ وصلت إلى 50% حيث زادت الصادرات الإسرائيلية لليابان بنسبة 50% في حين زادت الصادرات اليابانية لإسرائيل بنسبة 61.3% مقارنة بالعام السابق (صالح، 2007، 256).

ويمكن تفسير هذا التحول المفاجئ الذي طرأ على العلاقات السياسية والاقتصادية بين اليابان وإسرائيل والانفتاح الياباني على إسرائيل خلال النصف الثاني من الثمانينيات في ضوء ما يلي:

أ- تغيير الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط بشكل سريع نتيجة عدة أحداث متتالية أهمها التوقيع على اتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، وقيام الثورة الإسلامية في إيران عام 1979م، واندلاع الحرب العراقية - الإيرانية فضلاً عن وقوع الغزو الإسرائيلي لجنوب لبنان عام 1982م. وقد أسهمت هذه التطورات الإقليمية في حدوث تحول في سياسة اليابان تجاه إسرائيل بصفة خاصة وتجاه الصراع العربي - الإسرائيلي بصفة عامة (شريف، 1993، 294).

ب- ظاهرة التشبع النفطي خلال الثمانينيات وتحول النفط من سلعة استراتيجية إلى سلعة اقتصادية تعتمد على قوى العرض والطلب ومن سوق للمنتجين إلى سوق للمستهلكين وتدهور مكانة الدول المصدرة

للنفط ونفوذها السياسي، الأمر الذي ساهم في قيام اليابان باتخاذ هذه الخطوات تجاه إسرائيل دون خوف من اتخاذ الدول العربية إجراءات انتقامية ضدها.

ج- توتر العلاقات التجارية بين اليابان والولايات المتحدة نتيجة لتزايد الفائض التجاري بين البلدين لصالح اليابان وتساعد استياء الرأي العام الأمريكي المناوئ لليابان، الأمر الذي دفع الأخيرة إلى تجنب انتهاج سياسات متعاطفة مع الجانب العربي وعلى حساب الجانب الإسرائيلي بما من شأنه إثارة اللوبي اليهودي الأمريكي الموالي لإسرائيل (عطا، 1979، 82).

د- الضغوط المكثفة التي مارسها اللوبي اليهودي على إدارة الرئيس "بوش" والكونغرس بمجلسه لوضع مسألة التزام اليابان بالمقاطعة العربية على جدول أعمال المفاوضات التجارية الأمريكية - اليابانية، وتظاهر عدد كبير من اليهود والمسيحيين الموالين لإسرائيل في لوس أنجلوس على هامش زيارة "كايفو" وأسفرت هذه الضغوط عن امتناع اليابان عن الالتزام بإجراءات المقاطعة العربية (عابدين، 2005، 95).

المبحث الثالث: العلاقات بين اليابان ومنظمة التحرير الفلسطينية:

ناقش هذا المبحث بالرصد والتحليل المراحل التي مرت بها العلاقات اليابانية الفلسطينية بوجه عام والعلاقات بين اليابان ومنظمة التحرير الفلسطينية على وجه الخصوص خلال الفترة الممتدة منذ إنشاء المنظمة عام 1964م وحتى نهاية عقد الثمانينيات وحدثت التحولات الجذرية في بنية النسق العالمي، وقد سبق أن أوضحنا في المبحث السابق أن تطور العلاقات اليابانية - الإسرائيلية ارتبط بعوامل خاصة كتطورات الصراع العربي - الإسرائيلي والعلاقات اليابانية - الأمريكية، لذا فإن تطور العلاقات اليابانية - الفلسطينية قد جاء أساساً في سياق تطور العلاقات اليابانية - العربية بعد تداعيات أزمة النفط عام 1973م التي كان لها تداعيات إيجابية على مسار وتطور العلاقات اليابانية - الفلسطينية. وقد حرصت اليابان منذ نشأة منظمة التحرير عام 1964م على عدم إجراء اتصالات مباشرة معها أو الاعتراف بها لعدم إغضاب الولايات المتحدة وإسرائيل من ناحية، فضلاً عن عدم وجود علاقات قوية لها مع الدول العربية جعلها حريصة على محاولة إرضائها. وكان لأزمة النفط عام 1973م تأثير مباشر على سياسة اليابان تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي بصفة عامة وتجاه العلاقات مع منظمة التحرير الفلسطينية بصفة خاصة (عبد المجيد، 1987، 85).

وفي إطار الاستراتيجية التي تبنتها اليابان بعد أزمة النفط عام 1973م بتطوير علاقاتها السياسية مع الدول العربية وانتهاج سياسات متعاطفة مع قضاياها بهدف العمل على محاولة استرضائها بما يضمن تأمين إمدادات النفط إليها، صوتت اليابان عام 1974م لأول مرة لصالح قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 3210 الذي يدعو منظمة التحرير الفلسطينية، بوصفها ممثل الشعب الفلسطيني إلى المشاركة في مداولات اجتماعات الجمعية العامة بخصوص القضية الفلسطينية وهو ما كان بمثابة أول إشارة من جانب اليابان

على الاعتراف بأهمية منظمة التحرير كطرف رئيس في الصراع العربي - الإسرائيلي (سيد النقر، 2001، 200).

ومع ذلك امتنعت اليابان عن التصويت فيما يتعلق بقرارين يتعلقان بمنظمة التحرير عامي 1974م و1975م، الأول: القرار رقم 3237 الذي يدعو المنظمة للمشاركة في جلسات وأعمال الجمعية العامة بصفة مراقب، أما الثاني: فكان القرار رقم 3375 لعام 1975م الذي يدعو المنظمة إلى المشاركة في كافة الجهود والمداولات والمؤتمرات الخاصة بالشرق الأوسط التي يتم عقدها تحت رعاية الأمم المتحدة على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى على أساس ما تضمنه القرار 3236 (عطا، 1979، 85). كما استجابت اليابان لطلب الدول العربية بالاعتراف بمنظمة التحرير كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني وعلى فتح مكتب للمنظمة في طوكيو له مكانة دبلوماسية. وقد ساعد تولي "تاكايا ميكي" أول مبعوث حكومي ياباني يتم إيفاده للشرق الأوسط فور حرب 1973م منصب رئيس الحكومة اليابانية في ديسمبر 1974م الأثر الهام في تسريع مسألة بدء الاتصالات اليابانية مع المنظمة في ضوء رغبته في كسب ود الدول العربية بعد أزمة النفط واقتناعه الشخصي بأن منظمة التحرير تمثل الشعب الفلسطيني ومن ثم يجب أن يكون لها دور في عملية السلام إذا كانت هناك رغبة حقيقية في تحقيق السلام الدائم في المنطقة (عبد العاطي، 2003، 151).

ونتيجة لذلك وافق "ميكي" عام 1975م على إنشاء مكتب إعلامي لمنظمة التحرير في طوكيو وأشار في خطابه أمام الدايت (البرلمان) في 1975/2/5م إلى الإنجاز الذي حققته منظمة التحرير بحصولها على صفة مراقب في الجمعية العامة للأمم المتحدة وأن حكومته على استعداد لدراسة طلب المنظمة فتح مكتب لها في طوكيو (الأفندي، 1987، 188).

وبالرغم من هذا الموقف الإيجابي، فإن "ميكي" لم يوافق على الاعتراف السياسي بمنظمة التحرير الفلسطينية لأسباب قانونية تتعلق بأن المنظمة تفتقد للإقليم الجغرافي كأحد عناصر الدولة، فضلاً عن اعتقاده بأن الاعتراف بالمنظمة يمكن أن يسبب مشكلات لليابان مع الولايات المتحدة (عابدين، 2005، 97).

وفي ضوء عدم رغبة اليابان في إغضاب الولايات المتحدة لم يكن من الممكن لها دعوة منظمة التحرير بصفة رسمية لليابان وترتيب مقابلات رسمية لهم مع كبار المسؤولين الحكوميين اليابانيين وعلى ذلك قام الحزب الديمقراطي الليبرالي الحاكم بدعوة "شفيق الحوت" العضو في منظمة التحرير الفلسطينية لزيارة اليابان عام 1975م حيث التقى مع مسؤولين على مستوى عال داخل الحزب الحاكم من بينهم وزير الخارجية "ميازاوا" حيث قدم له طلباً رسمياً بفتح مكتب المنظمة في طوكيو. كما تم دعوة "فاروق قديمي" رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير لليابان عام 1976م لإبداء الرأي حول افتتاح مكتب المنظمة في طوكيو والتقى خلال الزيارة برئيس الوزراء "ميكي" ووزير الخارجية "ميازاوا" اللذين أكدا تأييد اليابان لقرار مجلس الأمن رقم 242 ودعم الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

وخلال هذه اللقاءات والمشاورات التي جرت بين اليابان ومنظمة التحرير على مدار عامي 1975م و1976م تم الاتفاق على افتتاح مكتب للمنظمة في طوكيو مع عدم منحه أية امتيازات أو حصانات دبلوماسية وعلى أن يتمتع ممثلو المنظمة في طوكيو بحق إجراء مقابلات مع المسؤولين داخل وزارة الخارجية اليابانية كأى أعضاء من السفارات الأجنبية المعتمدة في طوكيو (صالح، 2007، 259). وأصبحت اليابان منذ تلك الفترة تؤيد بشكل ثابت مشاركة منظمة التحرير في عملية السلام في الشرق الأوسط، ففي 14/1/1976م أعلن مندوب اليابان في الأمم المتحدة أمام مجلس الأمن أن على إسرائيل ومنظمة التحرير الدخول في حوار بناء بما يسهم في إيجاد حل سلمي للمشكلة الفلسطينية (عبد المجيد، 1987، 94).

كما أعرب وزير خارجية اليابان "كوساكا" في بيانه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 1976م عن أمله في بدء مباحثات بين إسرائيل ومنظمة التحرير لتحقيق السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط (عطا، 1979، 99). وتم فتح مكتب منظمة التحرير في طوكيو في شهر فبراير 1977م الأمر الذي كان بمثابة أول موقف تتخذه الحكومة اليابانية متعاطف مع العرب منذ صدور بيان "تيكايدو" الشهير في 22 نوفمبر 1973م وحرصت الحكومة اليابانية على الموازنة بين إرضاء الجانب العربي من ناحية من خلال الموافقة على فتح هذا المكتب وبين عدم التمادي في إغضاب الولايات المتحدة بالاعتراف بمنظمة التحرير كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني طبقاً لمقررات القمة العربية في الرباط في نوفمبر 1974م (عابدين، 2005، 103). كما أيد وزير الخارجية الياباني "أوكيتا" إعلان البندقية الصادر عن الجماعة الأوروبية الذي وصف منظمة التحرير بأنها طرف رئيس ينبغي مشاركته في المفاوضات مع إسرائيل وتم إنشاء جمعية الصداقة البرلمانية اليابانية - الفلسطينية في يونيو 1979م بمبادرة من عدد من أعضاء البرلمان والحزب الليبرالي الديمقراطي الحاكم، حيث أشار القانون الأساسي للجمعية في مادته الثانية إلى تأييده استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية والعمل على تعميق التفاهم المشترك مع منظمة التحرير، وكان تشكيل هذه الجمعية بمثابة خطوة متقدمة من اليابان لتأييد المواقف العربية بعد الموافقة على افتتاح المكتب الإعلامي للمنظمة في طوكيو في فبراير 1977م (صالح، 2007، 261). وتمثل الموقف الياباني الأكثر أهمية في تأييد الحقوق العربية في قيام جمعية الصداقة البرلمانية اليابانية - العربية بدعوة ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير للقيام بأول زيارة من نوعها لليابان في أكتوبر 1981م، وهو ما يمكن تفسيره برغبة الحكومة اليابانية في القيام بدور نشط في عملية السلام وتزايد الاقتناع الياباني بأهمية حل المشكلة الفلسطينية كشرط ضروري لتحقيق السلام الشامل في المنطقة (سميث، 2001، 104).

وفضلت الحكومة اليابانية توجيه الدعوة لياسر عرفات من خلال جمعية الصداقة البرلمانية اليابانية - العربية، وليس من خلال دعوة عرفات بشكل رسمي بحجة عدم توافر الأسس القانونية للاعتراف الرسمي

بالمنظمة وعدم الرغبة في إغضاب الولايات المتحدة. والتقى عرفات خلال الزيارة برئيس الوزراء ووزير خارجية اليابان (سيد النقر، 2001، 204).

وتتمثل أهمية زيارة عرفات لليابان في أنها تعد أيضاً أول زيارة له لدولة عضو في مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى، كما أنها تعتبر بمثابة نهاية لمرحلة كان العنصر الاقتصادي هو الأساسي في تشكيل سياسة اليابان تجاه الشرق الأوسط، وبداية مرحلة جديدة حيث أصبح العنصر السياسي، مع العنصر الاقتصادي يشكلان هذه السياسة (فراج، 1993، 81). ومع خروج منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت نتيجة الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982م وتعرض المنظمة للضعف والوهن، قامت اليابان بمراجعة سياستها ضوء حرص اليابان في علاقاتها بمنظمة التحرير على الموازنة بين إرضاء الجانب العربي بعد أزمة النفط عام 1973م وبين علاقات التحالف الاستراتيجي التي تربطها بالولايات المتحدة لذا لم يكن غريباً أن تقتصر علاقات اليابان بالمنظمة وبمسؤوليها على الإطار غير الرسمي، ولم يتم أول لقاء رسمي بين الجانبين إلا في ديسمبر 1988م، حينما اجتمع وزير خارجية اليابان "أونو" لأول مرة بصفة رسمية مع ممثل منظمة التحرير الفلسطينية بعد ساعات من إعلان الولايات المتحدة بدء الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية (عابدين، 2005، 112) الأمر الذي فتح المجال أمام استقبال اليابان عام 1989م لرئيس منظمة التحرير ياسر عرفات بصفة رسمية لأول مرة في تاريخ العلاقات بين الجانبين (درويش، 1996، 142).

حاصل القول إن السياسة الخارجية لليابان خلال الفترة بين عامي 1973م و1990م إزاء الصراع العربي - الإسرائيلي اتجهت إلى محاولة بذل جهود حثيثة لتهدئة هذا الصراع خوفاً من أن يؤدي استمراره إلى تهديد إمدادات النفط إليها وقد دعم من هذه الجهود حدوث عدة متغيرات دولية تمثلت في بروز تزايد الدور الأمريكي في إقناع الأطراف العربية والإسرائيلية بعدم جدوى استخدام الأداة العسكرية لحسم الصراع بينهما بالإضافة إلى إبداء الجانب العربي رغبة في التوصل إلى تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة.

وكانت أزمة النفط عام 1973م بمثابة نقطة تحول رئيسية في سياسة اليابان تجاه منطقة الشرق الأوسط، حيث بدأت اليابان تهتم بالمنطقة من خلال كثافة الاتصالات والزيارات وتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية معها. وقد اعتمدت اليابان في سعيها لتعميق تواجد المادي في المنطقة على عدة وسائل وأدوات منها: توسيع العلاقات السياسية والدبلوماسية مع دول المنطقة من خلال فتح سفارات يابانية في غالبية هذه الدول، وقيام المسؤولين اليابانيين بتكثيف زيارتهم لدول الشرق الأوسط وتعميق التعاون الاقتصادي مع هذه الدول من خلال تقديم برامج مساعدات تنموية كبيرة وتوجيه بعض الاستثمارات اليابانية لقطاعات النفط والبنية التحتية في الشرق الأوسط وزيادة التبادل التجاري بين اليابان ودول المنطقة فضلاً عن تنشيط الروابط الثقافية والعلمية بين الجانبين (صالح، 2007، 284). أما من حيث مضمون السياسة اليابانية تجاه قضايا الصراع العربي - الإسرائيلي فقد اتسمت خلال فترة ما قبل أزمة النفط عام 1973م بتأثير المواقف الأمريكية

والإسرائيلية بشكل كامل في مواجهة المواقف العربية ولكن بعد حرب 1973م واستخدام الدول العربية منظمة "الأوبك" النفط كأداة ضغط ومساومة في مواجهة الدول الغربية واليابان الداعمة للسياسات الإسرائيلية اتجهت اليابان إلى إحداث تحول جذري في سياساتها تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي من خلال تأييد المطالب العربية والفلسطينية المشروعة. وأصدرت الحكومة بيان "نيكايدو" الشهير في نوفمبر 1973م الذي تضمن أسس السياسة اليابانية تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي رغم مطالبة الولايات المتحدة لليابان بعدم اتخاذ هذه الخطوة خاصة فيما يتعلق بالاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وحقه في إقامة دولته المستقلة ومطالبة إسرائيل بالانسحاب من جميع الأراضي التي احتلتها عام 1976م. كما حرصت اليابان على عدم الانفتاح على إسرائيل حتى منتصف الثمانينات خوفاً من إغضاب الدول العربية (عبد العاطي، 2003، 167). غير أنه مع منتصف الثمانينات تحولت السياسة اليابانية تجاه قضايا الصراع العربي - الإسرائيلي مرة أخرى من خلال العمل على الاقتراب من توجهات السياسة الأمريكية تجاه قضايا الصراع والانفتاح المتزايد في العلاقات مع إسرائيل وهو ما يمكن تفسيره بتحويلات داخلية وإقليمية ودولية جعلت اليابان تحرص بشكل عام على توثيق علاقاتها بالولايات المتحدة وتقديم تنازلات في قضايا سياسية دولية منها الصراع العربي - الإسرائيلي خاصة مع تزايد النزعة المعادية لليابان داخل الولايات المتحدة بسبب مشكلة الفائض التجاري بين البلدين. يضاف إلى ذلك تراجع أهمية النفط بالنسبة لليابان مع قيامها بتتويج مصادر الطاقة وحدوث تشعب في سوق النفط العالمي (عابدين، 2005، 116).

الخاتمة والنتائج:

المتتبع للسياسة اليابانية تجاه قضية السلام في الشرق الأوسط ومن خلال مقارنة توجهات ومحددات هذه السياسة تجاه المنطقة خلال عقد التسعينات، يلمس بعض التغيير الذي طرأ عليها نتيجة التغيرات الجذرية التي شهدتها النسق العالمي سواء من خلال زيادة درجة الاهتمام الياباني بالمنطقة أو التغيير في أدوات تنفيذ هذه السياسة أن التغيير الذي شهدته السياسة اليابانية تجاه عملية السلام في الشرق الأوسط منذ عام 1991م وحتى توقفها بعد فشل قمة كامب ديفيد الثانية شمل التغيرات الكمية والنوعية بمعنى آخر فإن مستوى التغيير الذي شهدته السياسة اليابانية تجاه قضية السلام في المنطقة كان ذو طابع تكيفي طبقاً لمستويات التغيير منذ عام 1990م، حيث يركز هذا التحول في حدوث تغيير نسبي في أدوات تنفيذ السياسة الخارجية اليابانية تجاه المنطقة من خلال التركيز بشكل أكبر عن ذي قبل على الأداة الدبلوماسية جنباً إلى جنب مع الأداة الاقتصادية.

لقد انتهت هذه الدراسة إلى عدة نتائج على النحو التالي:

1- تنوع أشكال الاهتمام الياباني بمنطقة الشرق الأوسط خلال عقد التسعينات، فبعد أن كان الاهتمام الياباني يقتصر على تأمين إمدادات النفط من الشرق الأوسط باعتباره يمثل العنصر الرئيسي في الاستراتيجية

اليابانية تجاه المنطقة يلاحظ تزايد رغبة الجانب الياباني في ممارسة دور سياسي في عملية السلام في إطار حرص اليابان على القيام بدور نشيط في القضايا السياسية والأمنية العالمية.

2- تنوع الأدوات التي تستخدمها اليابان في تنفيذ سياستها الخارجية تجاه الشرق الأوسط منذ بدء عملية السلام في مدريد فبعد أن كانت الأداة الاقتصادية الأداة الرئيسية لتنفيذ سياستها للحفاظ على إمدادات الطاقة من المنطقة، فإنها أصبحت تعتمد بشكل متزايد على أدوات أخرى وبصفة خاصة الأداة الدبلوماسية من خلال تكثيف زيارات واتصالات المسؤولين اليابانيين، فضلاً عن استضافة العديد من الاجتماعات المرتبطة بعملية السلام في مسارها متعدد الأطراف وتنسيق المساعدات الدولية للفلسطينيين.

3- ولعل من أهم مؤشرات تزايد الاهتمام الياباني بما يجري في الشرق الأوسط وتنوع أدوات السياسة اليابانية تعيين السفير "تاتسو أريها" كمبعوث خاص للحكومة اليابانية في الشرق الأوسط عام 2002م أسوة بقيام أطراف دولية وإقليمية بتعيين مبعوثين لها في الشرق الأوسط كالأأم المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين وروسيا وأوكرانيا.

قائمة المراجع:

أولاً-الكتب:

- 1- درويش خليل توفيق، ترجمة: علي الصاوي (1995)، سياسة المعونات الخارجية اليابانية. - ط1. - القاهرة: دار النهضة الحديثة.
- 2- درويش، فوزي (1996) اليابان: الدولة الحديثة والدور الأمريكي. - ط1. - القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية.
- 3- سيد النقر علي (2001) السياسة الخارجية اليابانية، دراسة تطبيقية على شرق آسيا. - أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
- 4- شريف حسين (1993) التحدي الياباني في التسعينيات: دراسة تحليلية للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في اليابان. - القاهرة: مكتبة مدبولي.
- 5- صالح ماجدة (2007) العلاقات المصرية اليابانية، تحرير: محمد سليم وإبراهيم عرفات. - القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية.
- 6- عابدين السيد صدقي (2005) العلاقات العربية اليابانية. - القاهرة: مركز الدراسات الآسيوي.
- 7- عبد العاطي بدر (2003) السياسة اليابانية تجاه عملية السلام العربية الإسرائيلية. - القاهرة: مركز الدراسات الاستراتيجية والسياسية.
- 8- عطا عبد الخبير محمود (1979) النظام السياسي في اليابان: رؤية عربية. - القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

ثانياً-الدوريات:

- 1- الأفندي نزيه (1987) "اليابان العملاق الجديد في عالم متغير". - السياسة الدولية، ع 52، أبريل
- 2- جبر مالك (1996) "أزمة العلاقات اليابانية الأمريكية". - السياسة الدولية، ع 4، أبريل
- 3- درويش خليل (1999) "الدبلوماسية اليابانية في فترة ما بعد الحرب الباردة". - أوراق آسيوية، ع 24، فبراير
- 4- سميث باتريك، ترجمة: سعد زهران (2001) "اليابان: رؤية جديدة". - عالم المعرفة الكويت، المجلس الأعلى للثقافة والعلوم والآداب، ع 268، أبريل.
- 5- عبد الله عبد الخالق (1989) "العالم المعاصر والصراعات الدولية". - عالم المعرفة، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ع 133، يناير
- 6- عبد المجيد وحيد (1987) "الثقافة السياسية اليابانية". - السياسة الدولية، ع 88، أبريل.
- 7- فراج أحمد (1993) "محددات العلاقة بين اليابان والأمم المتحدة". - السياسة الدولية، ع 112، أبريل
- 8- معوض نازلي (1990) "الإدراك الياباني للنظام الدولي". - السياسة الدولية، ع 101، يوليو
- 9- هاشم ياسر علي (1991) "مستقبل العلاقات السوفيتية اليابانية". - السياسة الدولية، ع 105، يوليو.